



## صندوق النقد يتوقع انتعاشا قويا للاقتصاد العالمي في 2021

توقع الصندوق أن تسجل الصين نمواً بنسبة 8,8 في المئة. وحذر الصندوق من أن المستقبل يشهد "حالة عدم يقين استثنائية"، والمطلوب مزيد من العمل للحيلولة دون أضرار دائمة.

وكشف الصندوق عن أن حزمة التحفيز التي اقترحها الرئيس الأميركي جو بايدن والبالغة 1.9 تريليون دولار قد تعزز الناتج الاقتصادي للولايات المتحدة بنسبة 5 في المئة على مدار الأعوام الثلاثة القادمة. مبيناً أن الإجراءات في الحزمة المقترحة قد تضيق ما يصل إلى 1.5 في المئة لنمو الاقتصاد الأميركي في 2021. ويتوقع صندوق النقد أن ينمو أكبر اقتصاد في العالم بنسبة 5.1 في المئة هذا العام بعد انكماش 3.4 في المئة عام 2020.  
المصدر (موقع العربية.نت، بتصرف)

توقع صندوق النقد الدولي أن يسجل الاقتصاد العالمي انتعاشاً قوياً هذا العام، لكن على الرغم من ذلك سوف تتسبب أزمة فيروس كورونا المستجد بأضرار فادحة، حيث أن الخسائر التراكمية في الإنتاج بين 2020 و2025، والتي من المتوقع أن تبلغ 22 تريليون دولار، مقارنة بالتوقعات ما قبل الوباء، لا تزال كبيرة.

وكشف صندوق النقد الدولي، عن أن التفاؤل بأن اللقاحات الجديدة ستضع حداً للوباء وتسمح باستئناف عجلة النشاط الاقتصادي إضافة إلى برامج تحفيز في اقتصادات كبيرة، قد عزز توقعات النمو هذا العام وصولاً إلى 5,5 في المئة. مبيناً أن هذه التطورات تشير إلى نقطة انطلاق أقوى لتوقعات 2021-2022 على مستوى العالم. ويتوقع الصندوق أن يكون النمو في الولايات المتحدة أعلى بنقطتين مئويتين عن التوقعات السابقة عند 5,5 في المئة في أقوى معدل له منذ 1984. في المقابل

## The IMF Expects a Strong Recovery of the Global Economy in 2021

The International Monetary Fund expected that the global economy will record a strong recovery this year, despite the heavy damage caused by the emerging corona virus crisis, as the cumulative losses in production between 2020 and 2025, which are expected to reach 22 trillion dollars, compared to the expectations before Pandemic, still large.

The International Monetary Fund revealed that optimism that the new vaccines will put an end to the epidemic and allow the resumption of economic activity, in addition to stimulus programs in large economies, has boosted growth expectations this year, reaching 5.5 percent. Indicating that these developments indicate a stronger starting point for 2021-2022 forecasts in the world.

The IMF expects growth in the United States to be two percentage

points higher than previous expectations at 5.5 percent, at its strongest rate since 1984. On the other hand, the Fund expected China to record a growth of 8.8 percent. The Fund estimated that the future is witnessing an "exceptional uncertainty", and more work is required to prevent permanent damage.

The Fund revealed that the stimulus package proposed by US President Joe Biden, amounting to 1.9 trillion dollars, could boost the economic output of the United States by 5 percent over the next three years. Indicating that the measures in the proposed package may add up to 1.5 percent to the growth of the US economy in 2021. The IMF expects the world's largest economy to grow by 5.1 percent this year after a 3.4 percent contraction in 2020.

Source (Al-Arabiya.net website, Edited)

أقر مجلس الوزراء الكويتي موازنة السنة المالية التي تبدأ في أبريل (نيسان) وتنتهي بنهاية مارس (آذار) 2022، بعجز يقارب 40 مليار دولار (12.1 مليار دينار)، وذلك نتيجة الارتفاع الكبير للمصروفات، التي تصل إلى 23 مليار دينار، تشكل الرواتب والدعم نحو 72 في المئة منها، فيما ارتفعت تقديرات الإنفاق الرأسمالي بـ 20 في المئة إلى 3.5 مليار دينار، وذلك لدعم الاقتصاد الوطني والحد من آثار جائحة كورونا، وفق بيان وزارة المالية الكويتية.



الإنتاج عند 2.4 مليون برميل يومياً. وللمقارنة، كانت موازنة العام الماضي تقترض متوسط سعر النفط عند 30 دولاراً للبرميل، ومستوى الإنتاج عند 2.5 مليون برميل يومياً. وتاريخياً، كان إنتاج الكويت يتجاوز 3.2 مليون برميل يومياً، لكن في ظل جائحة كورونا وقرارات أوبك بلس، انخفض إنتاجها إلى نحو 2.3 مليون برميل يومياً.

وكما في موازنة العام الماضي، لا تلحظ الموازنة استقطاع أي نسبة من الإيرادات لصندوق الأجيال القادمة. ولكن يكمن التحدي الأكبر أمام المالية الكويتية في تمويل العجز. إذ يعاني صندوق الاحتياطي العام من تحديات جوهريّة في السيولة نتيجة السحب منه، وفق وزير المالية خليفة حمادة، فيما يحول الرفض النيابي لإقرار قانون الدين العام حتى الآن دون اللجوء إلى الأسواق لتمويل العجز.

المصدر (موقع العربية. نت، بتصريف)

وفي المقابل، تقدر الموازنة الإيرادات بـ 10.9 مليار دينار، ارتفاعاً من 7.5 مليار دينار في الموازنة السابقة. وتقدر الإيرادات النفطية بـ 9.1 مليار دينار، ارتفاعاً من 5.6 مليار كانت مقدرة للسنة المالية الحالية. وتقدر أرقام الموازنة متوسطاً لسعر النفط عند 45 دولاراً للبرميل، وتقدر مستوى

comparison, last year's budget assumed an average oil price of \$30 a barrel, and the level of production at \$2.5 million a day. Historically, Kuwait's production exceeded 3.2 million barrels per day, but in light of the Corona pandemic and OPEC Plus decisions, its production decreased to about 2.3 million barrels per day.

As in last year's budget, the budget does not provide for deduction of any percentage of revenues for the Future Generations Fund. But the biggest challenge facing Kuwaiti finance lies in financing the deficit. According to Finance Minister Khalifa Hamadeh, the General Reserve Fund suffers from fundamental challenges in liquidity as a result of withdrawing from it, while the parliamentary refusal to pass the public debt law so far prevents resorting to the markets to finance the deficit.

Source (Al-Arabiya.net website, Edited)

### The Kuwaiti Cabinet Approves the 2021-2022 Budget

The Kuwaiti Cabinet approved the budget for the fiscal year that begins in April and ends at the end of March 2022, with a deficit of nearly \$40 billion (12.1 billion dinars), as a result of the significant increase in expenditures, which amount to 23 billion dinars, salaries and subsidies constitute about 72 percent of them, while estimates of capital spending have increased by 20 percent to 3.5 billion dinars, in order to support the national economy and limit the effects of the Corona pandemic, according to a Kuwaiti Ministry of Finance statement.

In contrast, the budget estimates revenues at 10.9 billion dinars, up from 7.5 billion dinars in the previous budget. Oil revenues are estimated at 9.1 billion dinars, up from 5.6 billion for the current fiscal year.

The budget figures assume an average oil price of \$45 a barrel, and the level of production is estimated at 2.4 million barrels per day. For

### الاقتصاد السعودي سينمو 2.6% في 2021

توقع صندوق النقد الدولي، نمو الاقتصاد السعودي 2.6 في المائة هذا العام، بعد أن انكمش اقتصاد المملكة العام الماضي بسبب تدني أسعار الخام، بالإضافة إلى أزمة فيروس كورونا.

وتكشف تقديرات الحكومة السعودية عن نمو متوقع للاقتصاد بنسبة 3.2 في المائة خلال العام الحالي بعد انكماشه 3.7 في المائة خلال 2020، بينما كان صندوق النقد قد توقع في أكتوبر (تشرين الأول) الماضي نمواً قدره 3.1 في المائة خلال 2021، بعد انكماش نسبته 5.4 في المائة العام الماضي.

ويتوقع الصندوق أن ينمو الاقتصاد السعودي بنسبة 4 في المائة خلال العام المقبل



2022، مبيناً أن الموافقة على عدة لقايات وشروع بعض الدول في التطعيم خلال ديسمبر (كانون الأول) الماضي يعززان الآمال بانتهاء الجائحة، لكنه حذر من «ضبابية استثنائية» ما زال الاقتصاد العالمي يواجهها.

إلى ذلك تسعى السعودية لاستثمار بين 150 إلى 200 مليار ريال (66 مليار دولار) بشكل سنوي في مشروعات سعودية جديدة، حيث من المتوقع أن تكون الفترة المقبلة أكثر زخماً، حيث سيتضاعف

الإنفاق الرأسمالي على المشروعات الجديدة بشكل كبير، إذ سيتم استثمار تريليون ريال (266 مليار دولار) حتى العام 2025.

المصدر (صحيفة الشرق الاوسط، بتصريف)

### The Saudi Economy to Grow by 2.6% in 2021

The International Monetary Fund has predicted that the Saudi economy will grow by 2.6 percent this year, after the kingdom's economy contracted last year due to low crude prices, in addition to the Coronavirus crisis.

The Saudi government estimates reveal an expected growth of 3.2 percent during the current year, after shrinking by 3.7 percent during 2020, while the IMF had expected in October of last year a growth of 3.1 percent during 2021, after a contraction of 5.4 percent last year.

The Fund expects that the Saudi economy will grow by 4 percent during the next year 2022, indicating that the approval of several vaccines and

the initiation of vaccination by some countries during last December reinforces hopes for the end of the pandemic, but it warned of an "exceptional uncertainty" that the global economy is still facing.

In addition, Saudi Arabia seeks to invest between 150 to 200 billion riyals (\$66 billion) annually in new Saudi projects, as it is expected that the coming period will be more momentous, as capital spending on new projects will be doubled significantly, one trillion riyals (\$266 billion) will be invested until 2025.

Source (Asharq Al-Awsat Newspaper, Edited)

## توقعات بنمو الاقتصاد الإماراتي 2.2 في المئة

أظهر استطلاع رأي، أجرته وكالة رويترز لآراء المحللين، تباين التوقعات حيال انكماش الناتج المحلي الإجمالي في العام الماضي. وأبقى الاقتصاديون المشاركون في الاستطلاع على توقعاتهم بأن تتجاوز اقتصادات المنطقة المعتمدة على النفط والغاز عثراتها هذا العام، بعد أن عصفت بها جائحة كورونا وانخفض غير مسبوق في سعر النفط، سلعة التصدير الرئيسية لدول الخليج.

وبحسب استطلاع الرأي من المرتقب بأن ينمو اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة 2.2 في المئة في العام الجاري، انخفاضاً من نمو متوقع 2.7 في المئة قبل ثلاثة أشهر. وشهدت الإمارات في الشهر الماضي زيادة في متوسط العدد اليومي لإصابات كوفيد - 19 على مدى سبعة أيام إلى نحو ثلاثة أمثاله. ومن المتوقع أن يكون الناتج الإجمالي للإمارات، مركز السياحة والتجارة في المنطقة،



قد انكمش 6.6 في المئة العام الماضي مقارنة مع توقع لتراجع ستة في المئة صدر في أكتوبر. في حين من المتوقع أن ينمو 3.5 في المئة في 2022. وشهد معدل إشغال الفنادق وإيرادات الغرف المتاحة في الإمارات ارتفاعاً قويا الشهر الماضي، لينهيا عاما صعبا للقطاع في صورة أفضل حالا، بيد أنهما ما زالاً أقل من مستويات ما قبل الجائحة. ويكشف التقرير عن أنه مع انتهاء موسم العطلات وتشديد قيود السفر منذ ذلك الحين في العديد من الدول بسبب ارتفاع إصابات فيروس كورونا، من المستبعد أن تستمر تلك الأرقام المرتفعة لإشغال الفنادق وإيرادات الغرف المتاحة في الربع الأول من 2021. وبناء على سرعة توزيع اللقاحات، فإن التوقعات أكثر تفاؤلا للنصف الثاني من 2021، على الأخص في ظل انطلاق إكسبو 2020 في أكتوبر المقبل.

المصدر (صحيفة العرب اللندنية، بتصرف)

### Expectations for the UAE Economy to Grow by 2.2%

A Reuters poll of analysts' views showed mixed expectations about the contraction of GDP last year. Economists participating in the survey maintained their expectations that the economies of the region dependent on oil and gas will overcome their missteps this year, after being hit by the Corona pandemic and an unprecedented drop in the price of oil, the main export commodity to the Gulf countries.

According to the poll, the economy of the United Arab Emirates is expected to grow by 2.2 percent this year, down from an expected growth of 2.7 percent three months ago. Last month, the UAE witnessed an increase in the average daily number of Covid-19 cases over a seven-day period, to nearly three times.

The total output of the Emirates, the region's tourism and trade hub, is expected to shrink by 6.6 percent last year, compared to a 6 percent

decline forecast released in October. While it is expected to grow by 3.5 percent in 2022.

The hotel occupancy rate and available room revenues in the UAE witnessed a strong rise last month, ending a difficult year for the sector in a better shape, but they are still below pre-pandemic levels. The report reveals that with the end of the holiday season and the tightening of travel restrictions since then in many countries due to the high number of Coronavirus infections, these high numbers of hotel occupancy and available room revenues are unlikely to continue in the first quarter of 2021. Based on the rapid distribution of vaccines, the expectations became more optimistic for the second half of 2021, especially in light of the launch of Expo 2020 in October.

Source (London-based Arab Newspaper, Edited)

## الاقتصاد القطري سيشهد نمو 3.9 في المئة

توقعت الأمم المتحدة بحسب تقرير صادر عنها، أن يشهد الاقتصاد القطري نمواً متواصلاً خلال عامي 2021 و2022، متوقعاً أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي لقطر نمواً نسبته 3.9 في 2021، على أن يسجل نمواً قدره 2.8 في 2022.

ووفقاً للتقرير تأتي الزيادة المتوقعة في نمو الناتج المحلي الإجمالي القطري بدعم من تعافي أسعار النفط واستمرار الإنفاق على المشاريع المرتبطة بكأس العالم 2022. وحسب البيانات الواردة في التقرير، تضع هذه الزيادة الاقتصاد القطري في مقدمة الاقتصادات الأكثر نمواً بالخليج والمنطقة في 2021، على الرغم من تبعات فيروس كورونا الاقتصادية والاجتماعية المدمرة حول العالم.

وتوقع التقرير أن تتعافى اقتصادات دول منطقة الخليج من تبعات جائحة كورونا، وأن تحقق نمواً اقتصادياً بنحو 3.5 خلال 2021، وذلك بدعم



من ارتفاع أسعار النفط، وأن يكون قطاع الطاقة المحرك الرئيسي لنمو الإيرادات الحكومية لدول المجلس مقابل انكماش بـ 5.4% في 2020، على أن ينمو في عام 2022 بنسبة 2.5%. وحذر التقرير من أن الآثار الاجتماعية والاقتصادية المدمرة لجائحة كوفيد-19 ستبقى ملموسة خلال السنوات القادمة ما لم تكن هناك استثمارات ذكية في بناء المرونة الاقتصادية والاجتماعية والمناخية بما يضمن تعافياً قوياً ومستداماً للاقتصاد العالمي. ونوه التقرير إلى انكماش الاقتصاد العالمي بنسبة 4.3% في 2020، وهو ما يزيد بواقع مرتين ونصف عن الانكماش الذي حدث للاقتصاد العالمي أثناء الأزمة العالمية في 2009. وكشف عن أن النمو المتواضع المتوقع للاقتصاد العالمي في 2021 والذي يقدر بـ 4.7% سيغطي بصعوبة خسائر عام 2020.

المصدر (صحيفة الراية القطرية، بتصرف)

### The Qatari Economy is Expected to Grow by 3.9 percent

According to a report issued by it, the United Nations expects that the Qatari economy will witness continuous growth during the years 2021 and 2022, and it is expected that Qatar's GDP will achieve a growth of 3.9% in 2021, to record a growth of 2.8% in 2022.

According to the report, the expected increase in Qatar's GDP growth comes supported by the recovery of oil prices and the continued spending on projects related to the 2022 World Cup. According to the data contained in the report, this increase places the Qatari economy at the forefront of the most growing economies in the Gulf and the region in 2021, despite the devastating economic and social consequences of the Coronavirus around the world.

The report expects that the economies of the Gulf region will recover from the consequences of the Corona pandemic, and achieve economic growth of about 3.5% during 2021, with the support of high oil prices,

and that the energy sector will be the main engine for the growth of government revenues for the GCC countries, compared to a contraction of 5.4% in 2020, to grow in 2022 by 2.5%.

The report also warned that the devastating social and economic impacts of the Covid-19 pandemic will remain tangible in the coming years unless there are smart investments in building economic, social and climate resilience to ensure a strong and sustainable recovery of the global economy. The report noted that the global economy contracted by 4.3% in 2020, which is two and a half times more than the contraction that occurred in the global economy during the global crisis in 2009. It revealed that the modest growth expected for the global economy in 2021, which is estimated at 4.7%, will hardly cover losses in the year 2020.

Source (Al-Raya Newspaper-Qatar, Edited)